بعض الأفكار بشأن التحديات الراهنة
التي تواجه السياسة النقدية في دولة الكويت [١]

إنه لمن دواعي سروري أن تتاح لي هذه الفرصة لأشارككم الرأي حول تجربتنا الراهنة في بنك الكويت المركزي، وذلك إبان محنة الإحتلال العراقي البغيض لبلادنا الكويت وبعد التحرير.

إن تداعيات الآثار المدمرة لهذا الإحتلال الغادر الذي بدأ في الثاني من شهر أغسطس عام ١٩٩٠، وإستمر حوالي سبعة أشهر، قد فرضت علينا مواجهة العديد من المشكلات الحادة والتحديات التي أثارت القلق وتطلبت تضافر الجهود الحثيثة. واليوم، وبعد مرور أكثر من عام منذ تحرير الكويت، أنتهز هذه الفرصة لأوضح الملامح الرئيسية لتجربة سياستنا النقدية في دولة الكويت.

إن الدمار الذي لحق بمختلف أنشطة الإقتصاد الكويتي وبنيته الأساسية أثناء الإحتلال كان شاملاً، وشهدت قدراتنا الإنتاجية وإمكاناتنا التنموية نتيجة لذلك شللاً تاماً. فقد أصابت آثار الإحتلال السلبية مجمل النشاط الإقتصادي في الكويت، حيث توقفت عمليات الإنتاج في سائر القطاعات الإقتصادية المحلية، ناهيك عن إضرام النيران في مئات من آبار النفط، علاوة على الدمار التام الذي لحق بصناعات النفط ومصافي التكرير، إذ قامت قوات الإحتلال بسلب مواردها أو تدميرها.

---

(١) ألقيت في يوم ١١ من شهر يونيو عام ١٩٩٢ في لندن - المملكة المتحدة، بمناسبة إنعقاد الإجتماع السنوي لمحافظي البنوك المركزية الذي ينظمه بنك إنجلترا.

وعلى الرغم من عدم توافر سجلاته، فقد إضطلع بنك الكويت المركزي بدور بالغ الأهمية من خارج الكويت خلال فترة الغزو الغاشم، حيث إتخذ مجموعة إجراءات تركزت على إعادة تنظيم البنوك الكويتية في الخارج، وتقديم الدعم الكامل لوحدات هذا الجهاز المصرفي بهدف مساعدتها على الوفاء بالإلتزامات تجاه البنوك الأجنبية، سواء فيما يتعلق بتسوية المعاملات القائمة، أو تسديد الفوائد المستحقة على مطلوبات البنوك الكويتية. كما أعد بنك الكويت المركزي خطة طوارىء تستهدف إحياء أنشطة ودور الجهاز المصرفي والمالي فور تحرير الكويت من براثن الإحتلال .

إن التصدي للتحديات الإقتصادية بشأن تحريك عجلة النشاط الإقتصادي المحلي، وإعادتها إلى سابق عهدها للإنطلاق نحو آفاق التنمية بخطى سريعة قد تطلب جهوداً مكثفة في أكثر من إتجاه. ولقد شاهدنا إنجازات جديرة بالثناء في هذا المجال سواء في إعادة وسائل الخدمات الأساسية في فترة زمنية قياسية، أو في السيطرة على إطفاء نيران المئات من آبار النفط المشتعلة في حوالي سبعة أشهر، أي أقل بسنة ونصف السنة من أكثر التوقعات تفاؤلاً للوقت المطلوب لإتمام هذه المهمة. ولقد بدأ إنتاج النفط الفعلي في شهر مايو عام ١٩٩١، في الوقت الذي كانت فيه عمليات إطفاء الآبار المشتعلة مستمرة. ولقد إستمر التزايد التدريجي في إنتاج النفط حتى بلغ أكثر من نصف مليون برميل يومياً في نهاية ذلك العام، ونحو مليون برميل يومياً في شهر مايو من عام ١٩٩٢.

أما بشأن التطورات النقدية عقب تحرير الكويت، فقد عاود الجهاز المصرفي عملياته في أقل من شهر واحد، وبدأت البنوك في ترتيب أوضاعها ومزاولة خدماتها المصرفية الشاملة بعد مرور أشهر قليلة، وتزامن ذلك مع إعادة الخدمات الأساسية كالكهرباء والإتصالات وتوافر الخدمات الأخرى المرتبطة بها.

ويواصل بنك الكويت المركزي دوره وجهوده الحثيثة في حل مشكلات الجهاز المصرفي الناجمة عن الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت، ولقد تمكن البنك المركزي من تكريس الثقة في كل من العملة الوطنية والبنوك الكويتية. ولمزيد من التحديد للمجهودات التي بذلها بنك الكويت المركزي عقب التحرير نحو تحقيق الإستقرار النقدي، فإسمحوا لي أن أشارككم الأفكار التالية:

أولاً: في ٢٤ مارس عام ١٩٩١، أي في اليوم الذي عاود فيه الجهاز المصرفي الكويتي عملياته من جديد فور تحرير الكويت، أعلن بنك الكويت المركزي عن سعر صرف الدينار الكويتي وفقاً للسياسة السابقة ذاتها، والتي تقوم على أساس ربط الدينار الكويتي بسلة من عملات الدول التي ترتبط مع الكويت بعلاقات تجارية ومالية. وكان سعر صرف الدينار الكويتي في ذلك اليوم قريباً إلى حد بعيد من مستوى سعر صرفه في الأول من شهر أغسطس عام ١٩٩٠، أي قبل الغزو العراقي مباشرة. ولقد تبين لنا أن هذه السياسة ذات فعالية ملموسة في المحافظة على الإستقرار النسبي الواضح في سعر صرف الدينار مقابل عملات الدول التي ترتبط مع الكويت بعلاقات تجارية ومالية. علماً أن هذه السياسة قد أثبتت جدواها في إحتواء أي تفاقم في معدل التضخم المستورد، كما أنها، إلى جانب أسعار الفائدة المرتفعة نسبياً عقب التحرير، قد ساهمتا في الحد من تدفقات الأموال إلى الخارج.

ومن نافلة القول، إن هيكل أسعار الفائدة المحلية على الدينار الذي بدىء تطبيقه إعتباراً من شهر ديسمبر عام ١٩٨٨، ومتابعة البنك المركزي للهيكل ذاته عقب التحرير من جهة، وتراجع أسعار الفائدة على الدولارالأمريكي نتيجة الركود الإقتصادي في الولايات المتحدة من جهة أخرى، قد زاد من فروقات أسعار الفائدة لصالح الدينار الكويتي.

ثانياً: وفي سبيل تنظيم مستويات السيولة في الجهاز المصرفي المحلي، فقد واصل بنك الكويت المركزي إصداره لأدوات الدين العام، التي تتضمن أذونات وسندات خزانة، نيابة عن وزارة المالية. ولقد بلغ الرصيد القائم لهذه الأدوات ١,٤ بليون دينار بنهاية عام ١٩٩١، مقارنة بمبلغ ٢,٣ بليون دينار قبل الغزو العراقي مباشرة.

ثالثاً: إتخذ بنك الكويت المركزي خلال عام ١٩٩١ عدة إجراءات هامة كان لها أثر بالغ في التطورات النقدية في البلاد. وكان من هذه الإجراءات إستبدال الإصدار الثالث من الأوراق النقدية الكويتية بإصدار جديد للعملة القانونية. فقد أعدت الترتيبات لسحب العملة الملغاة من التداول بنهاية شهر سبتمبر الماضي. وجدير بالذكر، أن تغيير العملة كان يرمي إلى مواجهة التخريب والنهب الذي قامت به القوات العراقية، وسرقتها لأوراق النقد وكميات كبيرة من سبائك الذهب من خزائن بنك الكويت المركزي.

ومع طرح أوراق النقد الجديدة، قام بنك الكويت المركزي بوضع حد أعلى يبلغ ٤ آلاف دينار كويتي للسحوبات النقدية والتحويلات إلى الخارج لكل عميل، وذلك للحد من الضغوط التضخمية في الأسعار المحلية والناجمة عن النقص الحاد في المعروض من السلع في السوق المحلي، وكذلك لتمكين البنوك المحلية من مواجهة الأوضاع الإستثنائية للعمل عقب تحرير الكويت. وقد نتجت تلك الأوضاع عن نقص في كل من العمالة الفنية المتخصصة، والخدمات الأساسية. ولقد تم رفع ذلك الحد في شهر يوليو من عام ١٩٩١ إلى ٦ آلاف دينار كويتي، وذلك قبل أن يتم إلغاؤه نهائياً بعد إنقضاء شهر واحد. وقد كان خروج رؤوس الأموال بعد رفع القيود أقل مما كنا نخشاه سابقاً، الأمر الذي يعكس تزايد الثقة في البنوك المحلية، وفي العملة الكويتية.

من جهة أخرى، أدى العدوان العراقي إلى زيادة تفاقم مشكلة المديونيات الصعبة، حيث أفضى الدمار والتخريب الذي حدث أثناء العدوان إلى مزيد من التراجع في قيم الأصول. كما عانى العديد من الأنشطة من خسائر ملموسة في الممتلكات والعوائد، وتحملت تكلفة تجديد وإصلاح الممتلكات وإعادة بناء المخزون.

ووفقاً لبرنامج تسوية التسهيلات الإئتمانية الصعبة الذي أقره مجلس الوزراء في شهر أغسطس من عام ١٩٨٦، فإن دولة الكويت ملتزمة بحماية حقوق المودعين في البنوك الكويتية. وبناء على ذلك، فإن ترك القطاع المصرفي والمالي يواجه آثار العدوان العراقي دون تدخل الحكومة إنما يعني تدهور الأوضاع المالية للعديد من وحدات هذا القطاع، وبالتالي تحمل الحكومة عبئاً نقدياً آنياً ضخماً لمواجهة إلتزاماتها تجاه ذلك القطاع. هذا، علاوة على الآثار السلبية لفقدان الثقة في القطاع المصرفي والمالي الكويتي، والتي تتطلب إستعادتها أعباء وجهوداً مضاعفة، وفترة زمنية طويلة.

ولقد بادر بنك الكويت المركزي، بعد أن وضع في إعتباره الحاجة الملحة لإيجاد حل لمشاكل محافظ الديون نظراً لمخاطر تركها معلقة، بتقديم تصوراته بشأن مشكلة المديونيات الصعبة، والتي صدر بناء عليها مؤخراً مرسوم بقانون بشأن معالجة أوضاع الجهاز المصرفي والمالي، والذي يتضمن حلاً لمشكلة المديونيات الصعبة. ويقضي هذا القانون بأن يؤذن لبنك الكويت المركزي القيام، نيابة عن الحكومة، بشراء ما تصل قيمته إلى ٥,٦ بلايين دينار كويتي من الديون الصعبة كما حددها المرسوم بقانون، وذلك من البنوك وشركات الإستثمار وبيت التمويل الكويتي، إضافة إلى المحفظة العقارية العائدة لبيت التمويل الكويتي.

وينص هذا القانون على أن تنتقل هذه الديون مع ضماناتها العينية والشخصية القائمة إلى بنك الكويت المركزي الذي يمثل الحكومة، كما تنتقل إلى بنك الكويت المركزي

المحفظة العقارية محملة بالرهونات والضمانات المترتبة عليها للغير، كما حدد تاريخ الشراء بيـوم ٣١ ديسمبر عام ١٩٩١. ومقابل هذه الديـون، تقوم الحكومة بإصدار سندات تستحق خلال مدة لاتتجاوز عشرين سنة، وتستحق السندات المحررة مقابل شراء المحفظة العقارية خلال مدة لاتتجاوز عشر سنوات.

وإننا نعتقد أن هذا الحل من شأنه تخليص البنوك الكويتية نهائياً من مشكلة تواجهها، كما أن الحل سيترك هذه البنوك لتعاود بصورة مستقلة القيام بعملياتها المصرفية الكاملة، دون أي دعم حكومي.

وفي ضوء التغيرات الهيكلية في حجم السكان في الكويت، وللتكيف مع الإتجاهات الدولية الجديدة في مجال الممارسات المصرفية الدولية، فإننا نرى أن الوقت قد حان لإعادة هيكلة الجهازالمصرفي والمالي في الكويت عن طريق الدمج، والذي من شأنه أن يساعد الوحدات المصرفية والمالية في المحافظة على ملاءتها وسيولتها وتحقيق ربحية معقولة، هذا إلى جانب تحسين قدرتها التنافسية محلياً ودولياً.

وعلاوة على ما سبق، أود أن أضيف بأن بنك الكويت المركزي بصدد تطوير آليات الرقابة لديه، وبأنه من المتوقع أن يتم تطبيق معايير لجنة بازل مع برنامج حل مشكلة المديونيات الصعبة. إن بنك الكويت المركزي يراقب عن كثب إتجاهات البنوك المركزية في الدول الصناعية بشأن تنظيم بنود خارج الميزانية والأدوات المشتقة منها. كما أن بنك الكويت المركزي يشارك المراقبين الماليين إهتمامهم بالزيادة الملموسة في حجم هذه البنود.

وفي الختام، أرى بأننا نمر بمرحلة حرجة في جهودنا لإعادة صياغة سياستنا النقدية، ولزيادة كفاءة جهازنا المصرفي والمالي، علماً أن الطريق أمامنا لن يكون ممهداً،

ولكننا على ثقة بأننا قادرون على مواجهة تلك التحديات بما أوتينا من إرادة وواقعية، إضافة إلى أسلوبنا الموضوعي وتوجهاتنا المخلصة نحو سياستنا النقدية المنشودة.